

تحليل مسارات التعثر المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Analysis of the paths of financial failure in small and medium enterprises

منيرة زياني

Ziani Mounira

دكتوراه

جامعة محمد خيضر/بسكرة

Mounira.ziani@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/27

تاريخ الاستلام: 2022/03/05

ملخص:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة، وذلك لدورها في تغيير و تحريك مؤشرات الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء ، لذلك يعول عليها كثيرا في استخلاف النظم الربعية وحيدة المصدر خاصة في ظل نزوب الطاقات غير المتجددة، ورغم هذه الأهمية ، إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع واستفحال ظاهرة فشل و تعثر هذه المؤسسات ماليا ، وانخفاض مساهمتها في على المستوى المطلوب ، وهو ما جعل الخطاب السياسي يدق ناقوس الخطر و الاهتمام في نفس الوقت و رصد كل الامكانيات للحد من استفحال الظاهرة، لذلك كان لزاما تشريح هذه الظاهرة تحت مجهر العلم لمعرفة موطن الداء ، من أجل إعطاء المجال لباحثين لاحقين لوصف الحلول المناسبة

الكلمات المفتاحية: التعثر المالي، مسارات التعثر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنيف JEL : M39

Abstract:

Small and medium enterprises are of great importance, due to their role in changing and motivating the indicators of the national and international economy alike. Therefore, they are highly relied upon to replace single-source rentier systems, especially in light of the depletion of non-renewable energies. Despite this importance, it has recently been noted that the phenomenon of financial failure and failure of these institutions has increased and exacerbated, and their contribution to the level has decreased, which made the political discourse sound the alarm and attention at the same time and monitor all possibilities to limit the exacerbation of the phenomenon. Therefore, it was necessary to dissect this phenomenon under the microscope of science to find out the location of the disease, in order to give space for later researchers to describe appropriate solutions.

Keywords: financial default, default paths, small and medium enterprises**Jel Classification Codes:** M39

1. مقدمة:

الاهتمام الكبير الذي تحظى به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس القيمة الاقتصادية التي يمثلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم، لذا تراهن العديد من الدول -خاصة النامية منها- على تنمية اقتصادياتها من خلال هذا القطاع. إلا أنّ كثيرا من الأبحاث والدراسات كشفت عن هدر هذه القيمة في واقع ممارسات تلك المؤسسات، مما يؤدي إلى استفحال ظاهرة التعثر المالي في القطاع، وما يترتب عليها من تكاليف نفسية، اجتماعية واقتصادية. ضمن هذا الإطار، من المناسب الحديث حول تعثر المؤسسات، على الرغم من أن هذه الظاهرة قد تمت دراستها في العديد من التخصصات: كالقانون، علم الاجتماع، الاقتصاد والإدارة، الإستراتيجية، ريادة الأعمال، فإن هذه الدراسات جميعها تسلط الضوء على الأسباب المؤدية إلى فشل العديد من المؤسسات، كما تبحث في الإستراتيجيات والإجراءات الوقائية أو العلاجية، وتفكر في طرق وأدوات لتفادي تكاليف التعثر المالي من خلال المؤسسة نفسها، إلا أن الظاهرة تزيد استفحالا في الآونة الأخيرة، وهو ما جعل الخطاب السياسي يدق ناقوس الخطر والاهتمام في نفس الوقت، مع تجنيد وتسخير الموارد البشرية والمالية الهائلة من أجل رصد العلاج المناسب في هذا السياق، ومن أجل وضع اليد على مكنم الداء لمعرفة الدواء، جاءت هذه الورقة من أجل تشخيص الأسباب الحقيقية للتعثر المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطرح الإشكالية التالية:

كيف تحلل وتفسر مسارات ظاهرة التعثر المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علميا؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني؟
- ما المقصود بالتعثر المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف تفسر ظاهرة التعثر المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الجزائري؟

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على ظاهرة التعثر المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة الباحثين في إيجاد الحلول للظاهرة.
- إثراء المكتبة العلمية بالتشخيص الدقيق للظاهرة.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وبلوغ أهداف الدراسة قسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، خصص الأول لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما خصص الثاني لماهية التعثر المالي للظاهرة محل الدراسة، أما المبحث الأخير فخصص لتحليل مسارات التعثر المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى الأهمية النظرية والمعرفية السابقة، تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة على المستويين الدولي والمحلي؛ لما تقدمه من امتصاص للبطالة وتغيير أرقام الناتج الوطني وعدالة توزيع الدخل، أضف لذلك أنها تُشكل نسبًا جدّ عالية في اقتصاديات الدول، لذلك تسعى كلُّ الدول والهيئات لدعم هذا النوع من المؤسسات وتسهيل تمويلها ووضع إستراتيجيات خاصة بها.

1/2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم انتشار مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها، إلا أنه من الصعب إيجاد تعريف موحد لها؛ حيث يختلف تعريفها من دولة لأخرى، حسب حجمها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كطبيعة مكونات عناصر الإنتاج، الكثافة السكانية، مدى توفر القوى العاملة وتأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب التي تحدد حجم وطبيعة هذه المؤسسات.

رغم هذا الاختلاف في وضع تعريف موحد إلا أنه يوجد إجماع حول المواصفات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتعريف هذه المؤسسات، كعدد العمال، مبلغ رأس المال وحجم الإنتاج.

1/1/2 تعريف أول: يمكن اعتباره أحد التعريفات الشاملة التي وردت في هذا الشأن: "تعتبر المؤسسات الصغيرة تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض رأس مالها وقلّة العدد الذي تستخدمه من العمال، وصغر حجم مبيعاتها وقلّة الطاقة اللازمة لتشغيلها؛ كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة، واعتمادها على الخامات المتوفرة محليًا وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة لها. (الجواد، 2007، صفحة 29).

2/1/2 تعريف ثاني: أما الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فتعطي التعريف التالي: "هي تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملاً". (عبد العزيز وسارة، 2017، صفحة 02).

يبين التعريفان السابقان عدة معايير يمكن اعتمادها في التعريف بتلك المؤسسات، لكن من دون الدخول في توضيح تفاصيلها وأوجه النقد الموجهة إليها.

3/1/2 تعريف ثالث: وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة، درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف الإتحاد الأوروبي باعتباره الأقرب للعالمية، الذي حددها: (مريم، 2014، صفحة 266).

▪ الصغيرة جدا:	▪ المؤسسات الصغيرة:	▪ المؤسسات المتوسطة:
من (01 إلى 09) عامل	من (10 إلى 99) عامل	من (100 إلى 499) عامل

4/1/2 تعريف المشرع الجزائري: على المستوى الوطني واجهت الجزائر إشكالية تحديد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعد انضمامها إلى المشروع الأوروبي-متوسطي، والتوقيع على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000؛ حيث تبني المشرع الجزائري التعريف الذي يأخذ به الإتحاد الأوروبي في نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، ثم جاء بعده القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 الصادر في 10 جانفي 2017 (المعدل والمكمل لقانون 2001)، في فصله الثاني من بابه الأول: من خلال المواد (05، 08، 09، 10).

فحسب المادة 05 من هذا القانون: " تُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع أو الخدمات التي:

- تشغل من 01 إلى 250 عاملاً.

- رقم أعمالها السنوي أقل من 04 مليار دج، أو إيراداتها السنوية أقل من 01 مليار دج.
- كما تستوفي معايير الاستقلالية؛ بحيث لا يُمتلِك رأسُ مالها بمقدار 25 % فما أكثر.

أما المواد (08، 09، 10) فجاءت لتُبيِّن الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها، والجدول التالي يوضِّح ذلك.

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

الصفحة السنوية	رقم الأعمال	عدد العمال	الصنف
أقل من 20 مليون دج	أقل من 40 مليون دج	09-01	Micro Entreprise مؤسسة صغيرة جدا
أقل من 200 مليون دج	أقل من 400 مليون دج	49-10	Petite Entreprise مؤسسة صغيرة
200 مليون دج – 01 مليار دج	400 مليون دج – 4 مليار دج	250-50	Moyenne Entreprise مؤسسة متوسطة

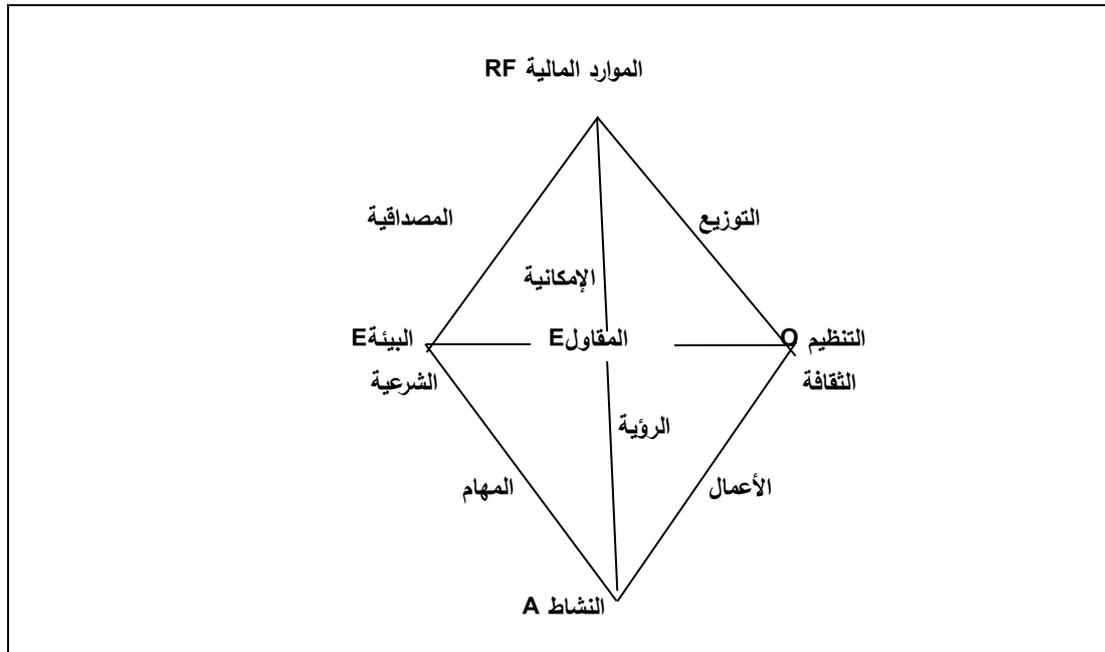
المصدر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 2-17، المؤرخ في 2017/11/10.

الجريدة الرسمية الجزائرية 02، المواد (08، 09، 10).

2/2 نظام التسيير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظام التسيير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خماسي الأقطاب، مكوناته الرئيسية (رجل الأعمال، المؤسسة، الأنشطة، البيئة، الموارد المالية) مترابطة بعناصر وسيطة: (المصادقية، الجدوى...)، مما يمنحها اتساقاً شاملاً متطوراً. (Sylvie, 1995, pp. 6-9).

الشكل رقم (1): نظام التسيير في مؤسسة صغيرة ومتوسطة



Source: Sylvie Sammut, processus de démarrage en petite entreprise, E.R. Fi,

Équipe de recherche sur la firme, université montpellier, www.strategie-aims.com ,p05.

(Sylvie, 1995, pp. 6-9).

يمكن شرح هذا النظام من خلال العلاقات المتبادلة بين أقطابه كما يلي:

1/2/2 العلاقة المتبادلة بين المؤسسة ورجل الأعمال: إنَّ المقاول (رائد الأعمال) بشكل عام يحب الاستقلالية بشدة لذلك، فإن الثقافة التنظيمية في الواقع قريبة جداً من ثقافته؛ حيث يصر على تركيز كل الطاقة النشطة للمؤسسة على شخصه

لمواجهة الخطر، ومع ذلك يمكن أن يكون تأثير شخص واحد على إدارة العمل ضروريًا، خاصةً عندما يكون لدى المؤسسة عدد قليل ومحدود من الموظفين؛ نظرًا لأنَّ غياب هذا الشخص يمكن أن يكسر سلسلة الإنتاج المعتادة.

2/2/2 العلاقة بين البيئة والمؤسسة: يتعين على رائد الأعمال إضفاء الشرعية على أهدافه في بيئة تنافسية، فتتمثل مهمة المؤسسة في تشكيل صورة يتعين عليها الدفاع عنها خارج جدرانها؛ وذلك بتحديد ما يمكن فعله داخل المؤسسة بأية تكلفة، وبأية موارد بشرية، وبأي وقت...؟؛ بمعنى آخر، إلى أي مدى ينبغي تفضيل المعاملة الداخلية على المعاملة الخارجية والعكس؟ بالإضافة إلى مفاهيم الصورة والمعاملة هذه، تكتسب المؤسسة هوية من الصورة التي تشكلها للمؤسسة، تعطى خصوصية تميزها عن منافسيها.

3/2/2 العلاقة بين البيئة ورجل الأعمال: تمثل رابطًا أساسيًا في هذا المفصل المركزي، فالمؤسسة الشابة تدين بالكثير لمديريها؛ لأنه المسؤول عن إيجاد الشرعية في المؤسسة بدمج الكيان الجديد في بيئة مجتمعية أكثر أو أقل ودية وتعاونية، فالتكامل ليس سهلًا دائمًا خاصةً أنَّ المدير في بداية عملية الإنشاء لم يكن معنيًا بالقيم المشتركة بين مختلف اللاعبين في هذه البيئة؛ وبالتالي فإنَّ إضفاء الطابع الشخصي على العلاقات بين رائد الأعمال والجهات الفاعلة البيئية هي عوامل تُسهل إضفاء الشرعية على المؤسسة.

4/2/2 العلاقة المتبادلة بين البيئة -رائد الأعمال- المؤسسة: تنتج عن العلاقات السابقة والتي تعتبر أساسية ومتطورة في إدارة المؤسسات الصغيرة منذ مرحلة البدء؛ حيث يتغير هذا التفاعل في طبيعته مع تطور المؤسسة؛ فيميل ثقل رائد الأعمال في العلاقة المتبادلة بين البيئة والمؤسسة إلى التناقص.

5/2/2 علاقة الأنشطة بباقي الأقطاب: الريا (الأعمال) والمعرفة (المهمة) تحققان مكاسب من خلال التزام (إيجاد الملاءمة بين المعرفة والرسالة)، وهذا هو الأمر الأكثر صعوبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة؛ لأنها لا تمتلك الموارد المالية و/ أو الإعلامية لتغيير طلب المستهلك وفقًا لمصالحها الخاصة؛ وبالتالي يمكن أن تكمن إحدى المهارات المُميزة لمؤسسة صغيرة في قدرة المدير وأعضاء المؤسسة على إدراك الاحتياجات الحقيقية للعميل بدقة، وبالتالي فإنَّ تطوير الأنشطة وإنتاجها مرتبط ارتباطًا مباشرًا بتطور ودقة الأعمال اللذين يتطوران باستمرار بسبب التعلم الداخلي داخل المؤسسة، وتمثيل الاحتياجات الخارجية لها.

6/2/2 العلاقة المتبادلة بين الأنشطة-الموارد المالية-رائد الأعمال: إذا كان تمويل الإنتاج يسمح للمؤسسة بالتشغيل، فإنَّ إحدى مهام إنشاء المؤسسة هو إنتاج السلع والخدمات التي ترتبط بشكل عام بالرغبة في الربح والنمو والاستقلال... إلخ، فمهما كانت طبيعة هذا الأخير، فإنَّ المظهر الأول لوجود المؤسسة يتجسد من خلال الإنتاج الذي صمّمه وأنتجه المبدع على أساس مهاراته وطموحاته؛ وبالتالي فإنَّ الرؤية التي يمتلكها المدير لأنشطته ستتطور يومًا بعد يوم بسبب اقتران ثلاثة عوامل أساسية: الموارد المالية المتاحة، المهارات والأنشطة الداخلية، والاحتياجات والقدرات لاستيعاب وإرضاء قاعدة العملاء.

7/2/2 العلاقة بين الموارد المالية ورواد الأعمال: تعتمد مصداقية المؤسسة على قاعدة مالية مناسبة بتخصيص كفاءٍ للموارد، ومع ذلك يمكن للمؤسسة أن تجد نفسها بسرعة كبيرة في موقف غير مواتٍ للغاية حيث أنَّ وضعها المالي الحرج قد يؤثر سلبًا على الموردين والعملاء والشركاء الآخرين؛ لذلك فإنَّ مصداقية المؤسسة تقوم إلى حدٍ كبير وخاصةً في الأيام الأولى على الأموال الشخصية للمدير؛ نظرًا لأنَّ المؤسسة ليس لها ماضي، فهي تعتمد على المدير وقدرته على الإقناع؛ فالأمر متروك له للعثور على الكلمات والحقائق التي ستمنح المصداقية لعميله، والتي ستسمح للمؤسسة بتمويل بدايتها.

3. ماهية التعثر المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتزايد الاهتمام بموضوع التعثر المالي بشكل كبير خلال السنتين سنة الأخيرة، وذلك من خلال الدراسات التي تتناول المصطلح من عدة جوانب خاصة التنبؤ به عبر النماذج الإحصائية، ونماذج الذكاء الاصطناعي، إلا أنّ ما يميّز هذا البحث عن كل ما سبق دراسته هو تناوله للتعثر المالي كنتيجة لضعف أو انعدام التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1/3 ماهية التعثر المالي.

كباقي المصطلحات الاقتصادية، يُعتبر التعثر المالي مادةً بحثٍ لكثير من الأدبيات النظرية والتطبيقية، وهو أيضا مادةً هذا البحث، لذلك سنحاول ضبط مفهومه، وتمييزه عن بعض المصطلحات الأخرى المشابهة له.

1/1/3 المعنى اللغوي.

تعثر، يتعثر، تعثرا، فهو متعثرٌ، والمفعول فيه متعثرٌ، فيقال: تعثر الرجل بمعنى زلّ، كبا، سقط وتعرقل في شيء، ويقال تعثر لسانه: بمعنى تلعثم وتلجلج وتردد وارتبك، وتعثر المشروع: واجه بعض العقبات والصعوبات. (العربية، 2004).

2/1/3 المعنى الاصطلاحي.

يُعرف التعثر اصطلاحاً بـ "عموما هو حادث عرضي مفاجئ نتيجة ظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة، يُخلّ بالتوازن ويُفقد القدرة على الحركة؛ وبالتالي هو يختلف عن السقوط والتحطم والانهيار" (هبال، 2012، صفحة 45).

وقد يكون التعثر في جميع المجالات على غرار التعثر الاقتصادي الذي يؤول في النهاية إلى التعثر المالي.

2/3 ماهية التعثر المالي في المؤسسة.

يُعتبر موضوع التعثر المالي من أهمّ المواضيع التي وجّه الباحثون اهتمامهم إليها خلال السنتين سنة الأخيرة، لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وعلى العديد من الفئات العاملة فيه.

وتختلف المعايير المحددة لصفة المؤسسة المتعثرة من دراسة لأخرى، ومن باحث لآخر، وذلك حسب اختلاف الظروف التي تخضع لها هذه الأبحاث والباحثون من بلد إلى آخر، لذلك غالبا ما تختلط المفاهيم في هذه الأبحاث؛ بحيث تُستخدم العديد من المصطلحات كمترادفات مثل: الإفلاس، الفشل، العسر، والتعثر.

1/2/3 تعريف التعثر المالي: Financial Distress

إنّ مصطلح التعثر المالي هو مصطلح واسع ويمتاز بالغموض؛ حيث لا يحظى باتّفاق عام حول تعريفه، فنجد خلطاً في تعريفه مع بعض المصطلحات المشابهة له والقريبة منه.

فهناك من يُعرّفه بأنه: "تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة، والتي تجعلها قريبة جدًا من مرحلة إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى؛ ممّا يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين لآخر، وغالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معا". (يوسف، 2014).

وهناك من عرّفه بأنه: "تحمل المؤسسة مزيداً من الديون مقترناً بانخفاض قدرتها على توليد إيرادات مع كفاية التدقّق النقدي من العمليات، ممّا يُؤدّي إلى مشاكل حادة في السيولة، وبالتالي حدوث التعثر المالي". (Martin, 2013, p. 28).

أما (Zapounidis, 1995) فيعتبر أنه لا وجود لتعريف وحيد للتعثر المالي؛ حيث يشمل التعثر المالي المتغيرات النوعية (الجوانب الإدارية، التنظيمية، و الإستراتيجية) بالإضافة إلى المتغيرات الكمية المالية؛ وهو ما سيوفر الإطار التحليلي، العقلاني، والشمولي للتعثر المالي والتنبؤ به. (انتصار، 2016، صفحة 6).

وهناك من يستخدم مصطلح التعثر المالي للتعبير عن: "الاختلال المالي الناتج عن قصور الوفاء بالالتزامات المستحقة في الأجل القصير". (الخصيري، 1996، صفحة 33).

2/2/3 تمييز التعثر المالي عن المصطلحات المشابهة:

فيما يلي سيتم تقديم تعريفات محددة للمصطلحات السالفة الذكر (الإفلاس، الفشل، العسر، والتعثر) على ضوء ما تمّ تحديده في الاصطلاح اللغوي والمتداول.

1/2/2/3 الإفلاس: Bankruptcy

يعبر عن حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها، وذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها؛ تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها. (انتصار، 2016، صفحة 03).

2/2/2/3 العسر المالي (ضعف الملاءة): "Insolvency"

هي الحالة التي تكون فيها خصوم المؤسسة تتجاوز موجوداتها، أي أنّ حقوق المساهمين في الميزانية تصبح سالبة بسبب استهلاكها في تسديد الخسائر السابقة. (شريف، 2007، صفحة 28).

فهذه الحالة لا تستوجب إيقاف المؤسسة عن مزاولة نشاطها وإشهار إفلاسها، طالما أنها مستمرة في تأدية ما عليها من التزامات، وقد يكون العسر المالي فنيًا أو حقيقيًا. (شريف، 2007، صفحة 29).

3/2/2/3 الفشل Failure

أول من استخدم هذا المصطلح هو الباحث (Beave) للدلالة على بداية مرحلة وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها، بعد عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات. (مصطفى ومصطفى، 2014، صفحة 72).

ويشير الفشل أيضًا، إلى تلك المؤسسة التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية: (ضعف المردودية، صعوبة ظروف التمويل والإنتاج...). (J.F, 1986, p. 27).

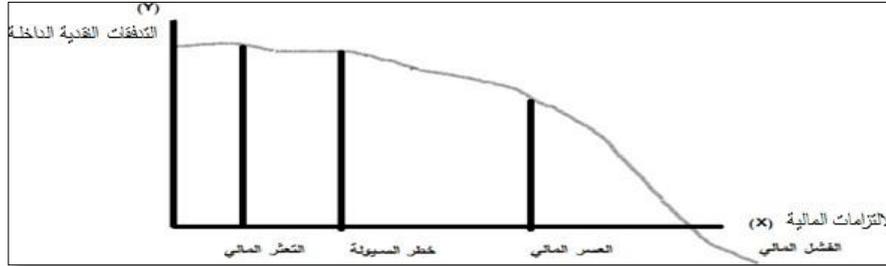
لذا مما سبق يمكن القول أنّ مصطلح الفشل يُعتبر غير دقيق من ناحية تقديم توصيف واضح للحالة المالية التي تتعرض لها المؤسسة، فهو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات، ويعتبر مرادفًا لهذه التسميات دون التمييز بينها

4/2/2/3 ضبط مفهوم التعثر المالي.

من خلال التعريفات السابقة للمصطلحات التي تتداخل مع بعضها للدلالة على عدم نجاح المؤسسة في مرحلة ما، لاحظنا أنه يمكن أن نضبط هذا التداخل من خلال معرفة أن هذه المصطلحات تشابهت في كون المؤسسة في حالة عجز عن سداد التزاماتها، واختلفت في فترة هذا العجز ومدته؛ فتراوحت بين العجز أو الاختلال الحقيقي والدائم، ليكون ذلك إفلاسًا، وبين الاختلال المؤقت الذي يمكن معالجته ليكون تعثرًا ماليًا، أما الإعسار المالي فهو أكثر شدة من التعثر، ويقترّب من الفشل المالي الذي يسبق عملية الإفلاس والتصفية.

وبالتالي فإن المصطلحات سابقة الذكر ما هي إلا مراحل لعملية الاختلال المالي الذي يؤدي إلى الإفلاس مع تدرج ديمومة كل مرحلة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): مراحل الانحدار المالي



المصدر: انتصار السليمان (2016). التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د. في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، ص 7. ومن جهة أخرى، فإنه يمكن لنا أن نفرق بين المصطلحات السابقة من ناحية تصنيف الاختلال: مالي، اقتصادي أو قانوني، فمن ناحية المعالجة القانونية يكون الإفلاس التعبير المناسب، أما مالياً فنطلق عن الاختلال عسراً مالياً.

وعليه فإن هذه الدراسة تتبنى اعتبار أن التعثر المالي هو المرحلة الأولى التي تسبق كل المراحل السابقة والتي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، بالرغم من امتلاكها لأصول ثابتة يصعب تحويلها إلى سيولة تمكنها من تغطية قيمة التعثر المالي، الذي يساوي قيمة الديون قصيرة الأجل التي تعاني مشكلة عدم القدرة على سدادها في تاريخ استحقاقها.

4. تحليل مسارات التعثر المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في بداية الثمانينات ثم طرح فكرة "صغيرة جيدة: Small Is beautiful". وكان من المنتظر المواصلة في هذا الإطار بالمطالبة بفكرة "صغيرة مميزة: Small Is spécifique" وإلغاء فكرة "صغيرة صعبة: Small Is difficult" (لهواري، 2007/2006، صفحة 25).

في هذا الإطار تمّ التطرق إلى دراسة المشاكل التي قد تؤدي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم النمو؛ وبالتالي احتمالية التعثر والفشل خاصة ما تعلق بمشاكل وخصوصية تسيير هذا النوع من المؤسسات.

ثبت لدى الباحث (Robert Papin, 2003) أنّ معدل الإخفاق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى من النشاط تأخذ الأوزان التالية: (Robert, 2003, p. 10)

- 20 % من المؤسسات تتخلى عن النشاط في السنة الأولى من انطلاقها.
- 30 % من المؤسسات تتخلى عن نشاطها في السنوات الثلاثة الأولى.
- 40 % إلى 50 % من المؤسسات تتخلى عن نشاطها في الخمس سنوات الأولى.
- 50 % من المؤسسات فقط تستطيع الاستمرار من بين المؤسسات التي تخطت الانطلاق بخمس سنوات

كما أكد (Altman) أن أكثر من 50 % من المؤسسات تفشل قبل السنة (05) من عمرها. (مصطفى ومصطفى، 2014، صفحة 75).

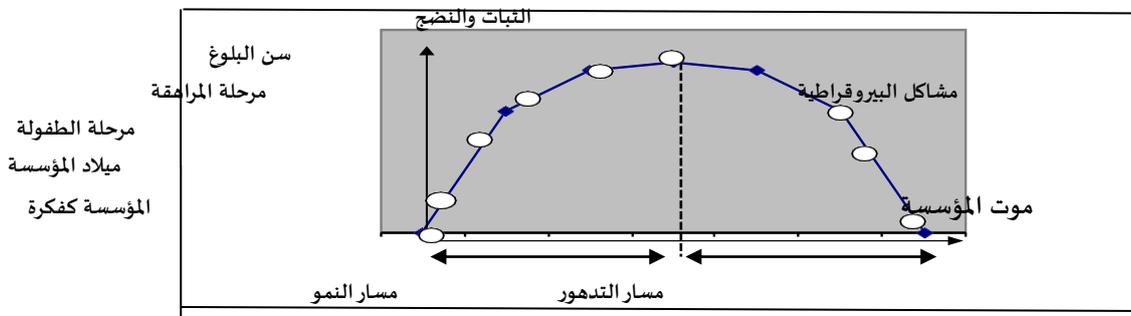
أولاً: مسارات وسيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1/4 مسارات النمو والتدهور/ نموذجي: Ichak & Lany

من أجل تفسير أوزان الفشل السابق ذكرها؛ نجد أنّ الباحثين في دراستهم لمراحل نمو وتدهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من شبه دورة حياتها بمراحل نمو الإنسان مع تعرضها في كل مرحلة لمشاكل قد تنهها في حينها بالخروج من

السوق؛ وهذا ما تبناه الباحث (Ichak Adize ; 1991)؛ حيث ميز بين مسارين أساسيين: مسار النمو، والمقسم بدوره إلى عدة مراحل تنتهي إلى مرحلة النضج، وهي بداية للمسار الثاني الذي يقود المؤسسة للتدهور والانهاء، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مراحل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



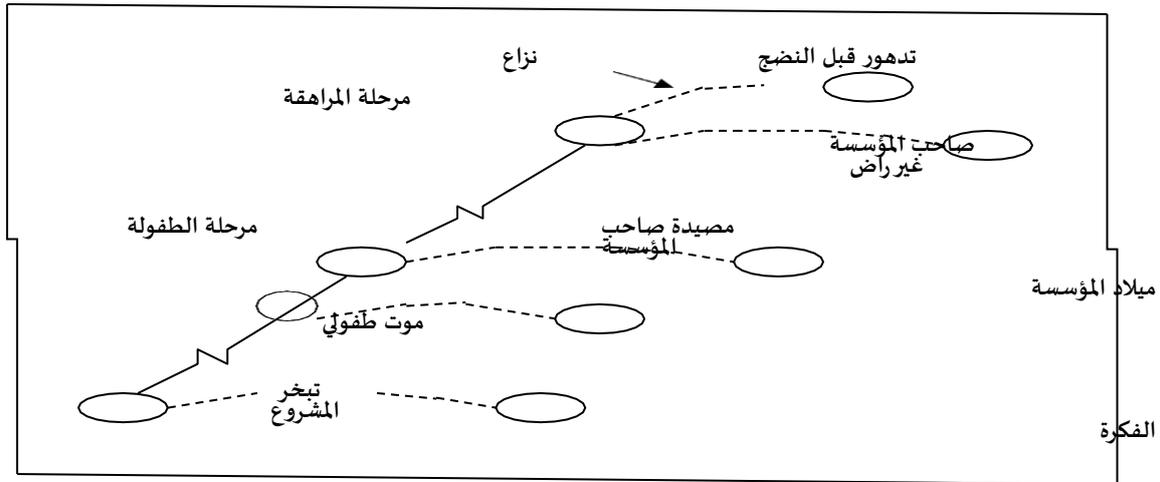
المصدر: (لهواري، 2007/2006)، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة نظرية تطبيقية).

مذكرة لنيل درجة الماجستير فرع تسيير المنظّمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص 83.

وأشار الباحث إلى أنّ كل مرحلة من مراحل النمو لا تخلو من المشاكل والصعوبات التي تُحوّل مسار النمو إلى مسارٍ للفشل؛ وأوضح ذلك من خلال المخطط التالي:

الشكل (4): مراحل وأزمات تطور المؤسسات.



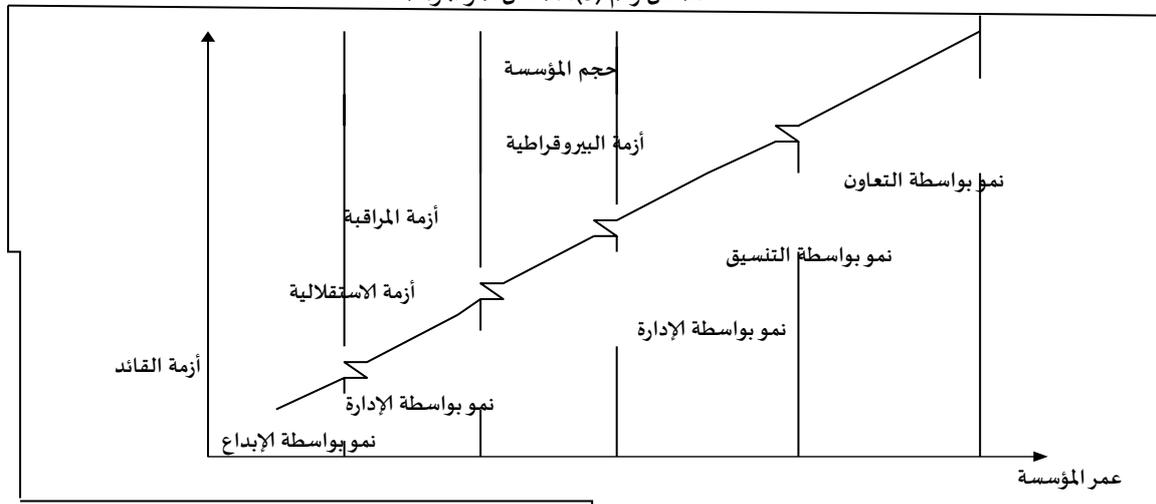
المصدر: (لهواري، 2007/2006)، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة نظرية تطبيقية).

مذكرة لنيل درجة الماجستير فرع تسيير المنظّمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد

بوقرة بومرداس، ص 91.

أما الباحث (Larry Greiner) فقسّم مراحل حياة المؤسسات إلى خمس (05) مراحل لا تخلو من الأزمات والمشكلات التي تسوق المؤسسة مباشرة إلى دوامة من الصراعات تنتهي بفشلها كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5): مشاكل نمو المؤسسات



المصدر: (لهواري، 2007/2006)، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة نظرية وتطبيقية)، مذكرة لنيل درجة الماجستير فرع تسيير المنظّمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ص 9.

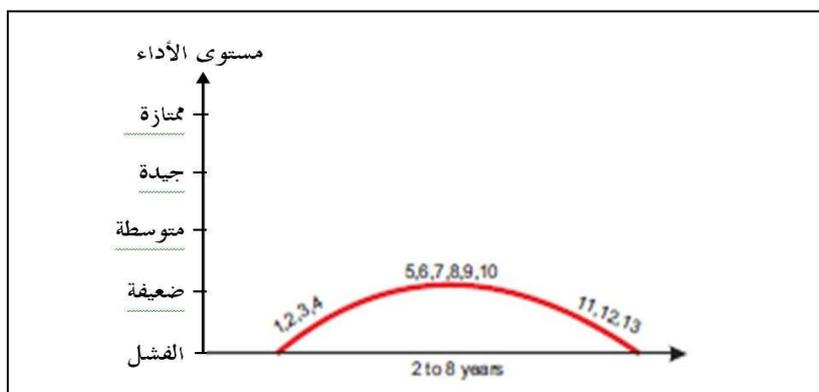
2/4 سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الباحث (Argenti, 2003) فقد تناول دورة الحياة بمنظور مغاير، وركز على مسارات الفشل لكل مرحلة، فميز بين ثلاثة (03) سيناريوهات لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معياريّ الحجم والعمر، وحسب الظروف والعوامل المؤدية له، فثبت له أنّ مسار الفشل بالمؤسسات حديثة النشأة يختلف عنه بالمؤسسات الناضجة أو البالغة. (Argenti, 2003, p. 23).

1/2/4 سيناريو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة:

كثيرا ما تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها وتكوينها لمجموعة من المعوقات التي ترسم نهايتها الحتمية والمبكرة، ويمكن توضيح المسار الافتراضي لإحدى المؤسسات وفق الشكل التالي:

الشكل (6): سيناريو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة.



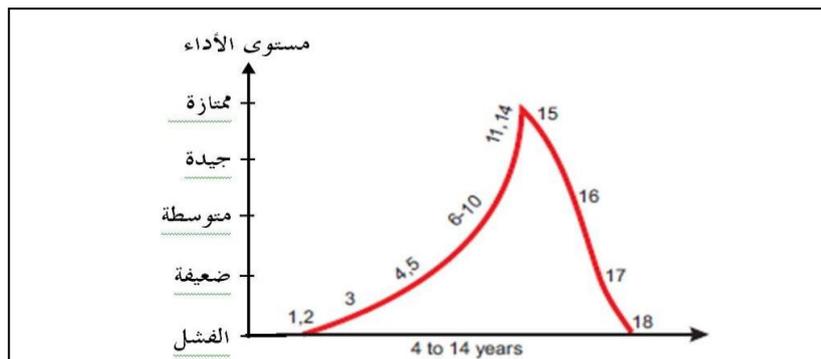
Source: Argenti "Trajectory of corporate collapse" Journal of Accounting Research, Spring 2003.

2/2/4 مسار فشل المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة غير الناضجة:

وهي تلك المؤسسات الصّغيرة التي رغم تجاوزها فترة الانطلاق، ورغم طول فترة بقائها في ممارسة النشاط (من أربع سنوات إلى أربع عشرة سنة). إلا أنّها تعاني العديد من الاختلالات التي تم ترجمتها بفشلها.

ومن أجل أخذ تصور على هذه الحالة فإن الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (7): سيناريو الفشل للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة غير الناضجة.



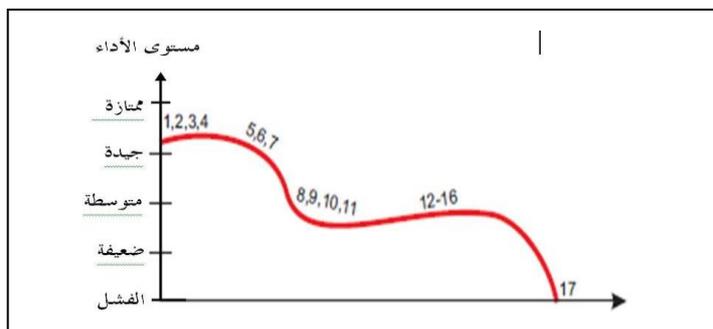
Source: J.Argenti "Trajectory of corporate collapse" Journal of Accounting Research, Spring 2003.

يتبين من تفسير مسار انهيار المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة بأنها تنمو وتنجح بصورة سريعة جدا، إلى غاية وصولها إلى اللحظة التي تبدأ بوادر التراجع تتشكل؛ فتحاول حينها اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك ذلك؛ غير أنّها أيضا تسير في طريق الانهيار وبصورة متسارعة، كما يلاحظ وجود نفس العيوب التي تعاني منها المؤسسة في بداية تكوينها؛ حيث أنّ الإدارة تعتمد على عمالة بسيطة في تنفيذ أعمالها (قطب الأنشطة)، أي أنّ دور المُسَيِّر الواحد موجود في هذا الصنف. (قطب رائد الأعمال)، ولكنّ هذا الصنف يتميز بإمكانية معالجة الأعراض المؤدية إلى حدوث الفشل أثناء ظهور أعراضه ومسبباته؛ لأنّ وصول المؤسسة إلى أعلى مستويات أدائها وربحيتها، وقبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح التي قد تُنقذ الشركة، أو تُعوّضها عن الخسائر إذا تم استغلالها جيدا، (مصطفى ومصطفى، 2014، صفحة 75).

3/2/4 مسار الفشل في المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة البالغة:

أي المؤسسات الناضجة مكتملة النمو والتي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية أو عقود متتالية؛ رغم ذلك فهي معرضة للتعثر والفشل بنسبة من 20% إلى 30% من إجمالي الفشل الذي تتعرض له مختلف المؤسسات. في هذا السياق؛ وقصد أخذ تصور عملي لهذه الحالة يتم إدراج الشكل التالي:

الشكل رقم (8): مسار انهيار المؤسسات الناضجة

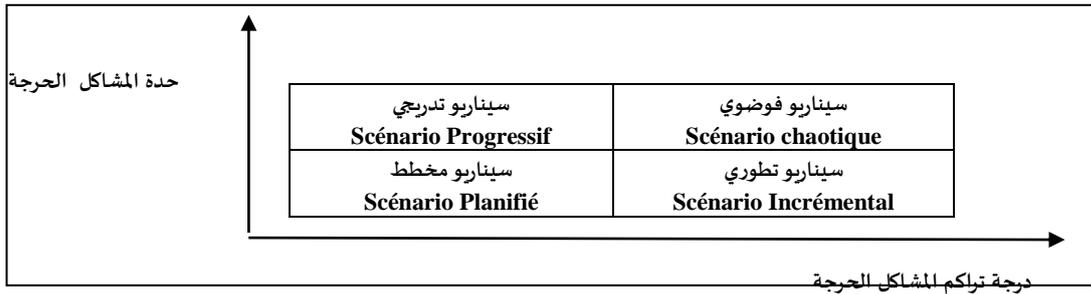


Source: J.Argenti "Trajectory of corporate collapse" Journal of Accounting Research, Spring 2003.

مما سبق الإشارة إليه يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معرضة لخطر إنهاء ديمومتها بالتعثر المالي المفضي مباشرة إلى الفشل والخروج من السوق، ولأنَّ مرحلة الانطلاق في النشاط ليست فقط مغامرة تحتاج إلى انتظارات؛ بل هي أيضا مغامرة تتعرض لمخاطر قد تنهها لتوَّبدئها؛ لذلك وجب علينا تسليط الضوء على مرحلة الانطلاق ووضع اليد على مكنم الداء. 3/4 مسارات التعثر المالي في مرحلة الانطلاق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الصدد ميَّز الباحث (Sylvie,1995) بين أربع مسارات محتملة لانطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معتمدا في ذلك على درجة كثافة المشاكل الحرجة التي يعترض لها المقاول، ودرجة تراكم المشاكل الحرجة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (9): سيناريوهات بدء التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



Source: Sylvie Sammut ,processus de démarrage en petite entreprise,E.R.Fi, équipe de recherchesurla firme,universitémontpellier,www.strategie-aims.comP19

منذ البداية يواجه المسير العديد من المشاكل بدرجات متفاوتة من الشدة التي تعرّض جهود الاستدامة للخطر؛ لأنّ التكرار في طبيعة المشاكل يؤكد فكرة أنه سيكون هناك سيناريوهات للانطلاق على أساس إدراك القادة للمشاكل، وإفصاحه عنها وعلى خصائص المكونات الخمسة لنظام الإدارة التي لا تتسم بالثبات طوال مدة عملية البدء؛ لأنّ المؤسسة تتكيف مع الظروف المحيطة الجديدة، وتحاول فرض تكوينات مواتية لتطورها.

1/3/4 سيناريو بدء التشغيل التطوري. Scénario Incrémental

نظام التسيير الذي يتبع هذا السيناريو له الخصائص التالية:

- رائد أعمال: نشيط، متفاعل، تقني مثالي، لكنه يعاني من نقص في المجال التجاري.
- الموارد المالية: ضعيف أثناء إنشاء المؤسسة.
- البيئة: ضيقة وغير تنافسية للغاية.
- التنظيم: التوظيف خاضع للرقابة والبحث عن التماسك.
- الأنشطة: الجمع حسب الضرورة.

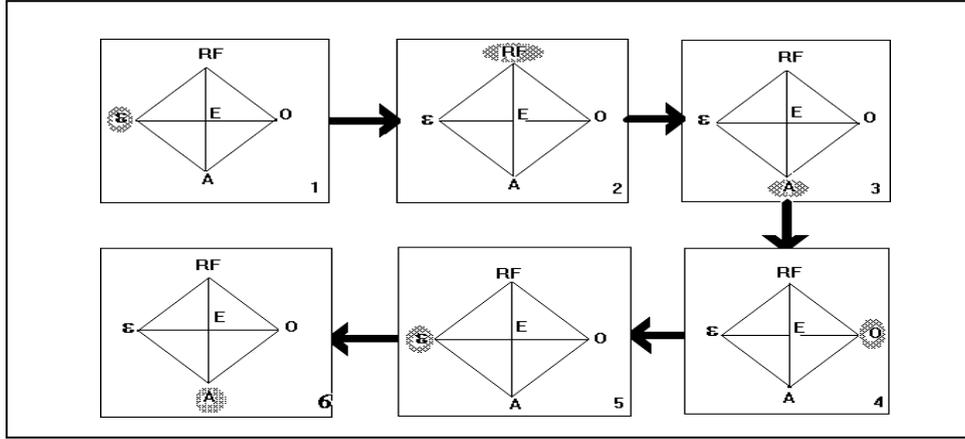
هذا النوع من بدء التشغيل، على الرغم من أنه يتطور بشكل كبير من حيث المشاكل التي تواجهه، إلا أنه يظل قابلاً للإدارة إلى حد ما، بقدر ما يمنح المدير (الذي يدرك نقاط ضعفه) مرونة كبيرة؛ تسمح له بالتفاعل بسرعة قبل ارتفاع درجة كثافة المشاكل؛ وبالتالي احتمالية التعثر من البداية والحجم المرتفع للمشاكل نتيجة عدم الخبرة في التسيير وتحمل المسؤولية ويكون تطور المشاكل كالتالي:

- المسير له مشاكل وصعوبات في إيجاد سوق لمنتجاته. (قطب بيئة)
- الموارد المالية المخصصة للانطلاق ضعيفة وتستمر. (قطب الموارد المالية)
- بضعف الموارد المالية تتأثر أنشطة المؤسسة. (قطب الأنشطة)
- ضعف الأنشطة يؤثر مباشرة في تشغيل الأفراد (قطب التنظيم)
- يحاول المسير التأثير في المحيط بإيجاد أسواق جديدة. (قطب بيئة)

▪ يقوم المسير بتكييف المنتج وفق الأسواق الجديدة. (قطب الأنشطة)

يتّضح هذا النهج التطوري من خلال الشكل التالي؛ حيث يضل في كل مرة القطب الذي يعاني الضرر.

الشكل رقم (10): السيناريو التطوري لبدء النشاط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



Source: Sylvie Sammut, processus de démarrage en petite entreprise, E.R.Fi,

équipe de recherchesurla firme, université montpellier, www.strategie-aims.com. p14

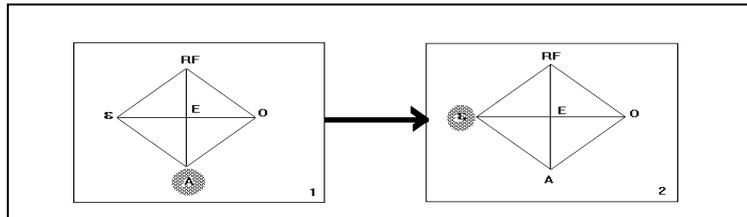
2/3/4 سيناريو البدء التدريجي Scénario Progressif

يتميز هذا السيناريو منذ البداية بشدة المشاكل الحرجة ونظام تسيير مكون من:

- رجل أعمال: استباقي مقيد
- الموارد المالية: منخفضة، لكن المدير يدرك ذلك منذ البداية
- البيئة: لا يمكن الوصول إليها بسهولة
- المنظمة: القليل من التطور
- الأنشطة: الجمع

تواجه هذه المؤسسات مشاكل قليلة، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن الإنشاء تم إعداده جيدا، وأن القادة يتمتعون بخبرة مهنية قوية، لذلك يتم اتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي فإن المؤسسة تدار بموارد قليلة في البداية، ولكن بأرباح معاد استثمارها باستمرار نظراً لسياستها في ترشيد النفقات، فلا تظهر أي مشكلة مالية حاسمة في التطور الأولي لهذه المؤسسات، فتصبح أكثر قدرة على المنافسة من خلال توسيع نطاق أنشطتها (قطب الأنشطة)، ومحاولة التغلب على أسواق جديدة (قطب البيئة)، وسرعان ما يتكشف هذا السيناريو التدريجي بسرعة إلى حد ما؛ حيث يتم الوصول إلى مرحلة بدء التشغيل بعد عامين (02) من الإنشاء كحد أقصى، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): سيناريو البدء التدريجي للتشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



Source: Sylvie Sammut, processus de démarrage en petite entreprise, E.R.Fi,

équipe de recherchesurla firme, université montpellier, www.strategie-aims.com. p14

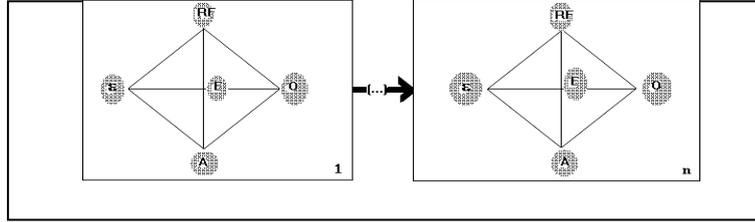
3/3/4 سيناريو بدء التشغيل الفوضوي Scénario chaotique

المكونات الرئيسية لنظام تسيير بالخصائص التالية:

- رائد الأعمال: شخصية قوية وسلبية متفاعلة مليئة بالتناقضات.
- الموارد المالية: تكاد تكون معدومة عند الإنشاء.
- البيئة: واسعة وتنافسية.
- المنظمة: تعاقب التعيينات والفصل.
- الأنشطة: فريدة من نوعها.

يبدو أنّ نظام الإدارة يخضع باستمرار لضغط شديد، وجميع الأقطاب في حالة احتقان، لذلك سيكون مخطط نظام التسيير خلال مرحلة الانطلاق كما يلي:

الشكل رقم (12): سيناريو البدء الفوضوي للتشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



Source: Sylvie Sammut, processus de démarrage en petite entreprise, E.R.Fi,

équipe de recherche sur la firme, université montpellier, www.strategie-aims.com. p14

إن إدارة المؤسسة هي انعكاس مثالي لشخصية القادة؛ حيث يتم نقل الطاقة المتحكم فيها بشكل سيئ إلى المؤسسة؛ بحيث لا يمكن السيطرة عليها لاحقا، أما المكونات الأخرى لنظام التسيير ليست بأي حال من الأحوال مواتية لبدء النشاط، (عدم كفاية الموارد المالية)، (بيئة تنافسية ونشاط واحد).

4/3/4 سيناريو البدء المخطط Scénario Planifié

تتميز هذه المؤسسات بمكونات رئيسية لنظام الإدارة له الخصائص التالية:

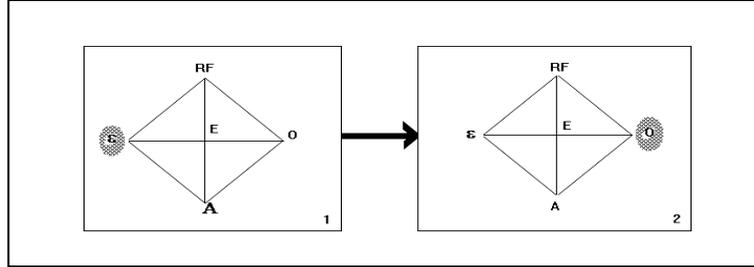
- رائد الأعمال: مهارات تجارية استباقية مدروسة وواضحة.
- الموارد المالية: كبيرة عند الإنشاء.
- البيئة: شرعية قوية.
- المنظمة: تطوير ثقافة الشركة.
- الأنشطة: تماسك قوي للزوجين، (مهمة العمل).

هؤلاء القادة هم الوحيدون الذين أعدوا مشروعهم إعدادا جيدا، بالإضافة إلى الجانب المالي المدروس بدقة، بدأ هؤلاء المديرون أعمالهم من خلال التأكد مسبقا من وجود منافذ محتملة، ولديهم أيضا ضمان بوجود عقد واحد على الأقل، ويكون مهنيا إلى حد الكفاية كي يمنحهم دخولا مستقرا نسبيا إلى السوق.

قد يواجه هؤلاء القادة مشاكل في العثور على العملاء (قطب البيئة)، إلا أنهم يمتلكون قدرة قوية، وخبرة تجارية كبيرة على العثور على العملاء؛ حتى وإن كان النشاط العام غير موات، ويُعزز هذه القدرة المضي قدما دائما لإرضاء العملاء، وتزويدهم بخدمة لم يتم توفيرها عند توقيع العقود، ثم يلي ذلك صعوبات البحث عن موظفين أكفاء، قادرين على الاندماج في فريق يعلق آمالا كبيرة على الجانب التجاري من عمله، ويتمتع بمشاركة بعض القيم المشتركة (قطب التنظيم).

وبالتالي فإن مخطط التقدم للسيناريو المخطط هو كما يلي:

الشكل رقم (13): سيناريو بدء التشغيل المخطط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



Source: Sylvie Sammut , processus de démarrage en petite entreprise, E.R.Fi,

Équipe de recherche sur la firme, université montpellier, www.strategie-aims.com

قادنا تطور نظام الإدارة إلى فهم وشرح تقدم المرحلة من خلال التفكير في المشكلات الحاسمة التي يدركها ويصفها رواد الأعمال على أنها من المحتمل أن تثير التساؤل حول بقاء أعمالهم؛ سمح لنا هذا التحليل من حيث سلسلة الصعوبات بأنه يمكن تسليط الضوء على اللحظات الحرجة مما يسمح بتعديل سريع إلى حد ما.

تتيح هذه السيناريوهات لقادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلين ورواد الأعمال في مرحلة البدء تحديد مواقعهم أثناء العملية، وطرح الأسئلة الصحيحة على أنفسهم فيما يتعلق بالمواجهة المحتملة مع المشكلات المحددة، والقرارات التي يمكن تصورها للتنبؤ وتحليل الصعوبات المعلنة.

5. الخاتمة

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة، لكونها البديل الاقتصادي لخلق القيمة للدول، لا سيما النامية، ونظراً لوجودها في بيئة متغيرة تنسم بدرجة عالية من التعقيد، تتغير فيها الفرص المتاحة بالكامل، بالإضافة للتطور الهائل والمتسارع للبيئة المحيطة بها، مما يجعل مهمة الإدارة أصعب في تحقيق أهداف المؤسسة؛ حيث يستوجب عليها القدرة على التكيف والتأقلم مع تلك البيئة المتحركة، حتى تستطيع الاستمرار والبقاء، وإلا سيكون مصيرها الدخول في دوامة المشكلات والتعثر المالي، الذي لوحظ أنه في الآونة الأخيرة أصبح يشكل ظاهرة خطيرة تهدد هذا النوع من المؤسسات، الذي يؤدي بها إلى مصير الاختفاء والزوال كمصير محتوم لها.

إلا أنه يمكن التحكم في ذلك المصير بانتهاج المؤسسة ممارسات معرفية مسبقة لمعرفة الظاهرة وتجسيدها من أجل اتخاذ الإجراءات والاحترازات والتدابير اللازمة لمنع الوقوع فيها، أو على الأقل التخفيض من حدتها.

6. قائمة المراجع

1/6 المراجع العربية

- ريحان شريف (جوان 2007)، التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد (16).
- سعيد لهواري (2007/2006)، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة نظرية وتطبيقية)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التسيير، فرع تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعي أمحمد بوقرة، بومرداس
- سليمان انتصار (2016/2015)، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية (تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية)، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية وشعبة اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة.
- شريف غياط ومحمد بوقمقم (2008)، التجربة الجزائرية في تطوير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (24) العدد (01).
- طويطي مصطفى وبلمقدم مصطفى (2014)، سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد (05).
- عادل هبال (2012)، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
- قتال عبد العزيز وعزيزة سارة (07 ديسمبر 2017)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وتحديات، الملتقى الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر/الوادي.
- مجمع اللغة العربية (2004)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية.
- محسن أحمد الخضير، (1996)، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب والعلاج، الطبعة (01)، مصر، إيتراك للنشر والتوزيع.
- محمد ابراهيم عبد اللاوي (2017)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، عمان/ الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- محمد أحمد الخضير (1996)، الديون المتعثرة الظاهرة، الأسباب والعلاج، الطبعة (01)، القاهرة/ مصر، إيتراك للنشر والتوزيع.
- مساهل سامية (2017/2016)، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات (دراسة عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (01)
- مصطفى كمال يوسف (2014)، التعثر المالي، المراحل والأسباب وطرق وإجراءات المعالجة، مقال منشور على المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، <https://hrdiscussion.com>، تاريخ الاسترداد 04 06 2020 .
- نبيل الجواد (2007)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة (01)، المؤسسة الجامعية، بيروت/ لبنان، للدراسات والنشر والتوزيع.
- والي مريم (ديسمبر 2014)، إسهامات المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (19).

2/6 المراجع الأجنبية

- Argenti, J. (2003). Trajectory of corporate collapse. *Journal of Accounting Research; Spring* .**
- J.F, D. (1986). **Dynamique de Redressement d'Entreprise**. Paris: Ed d'Organisation.
- Keasy, K., & McGuinness, P. (1990). **The Failure of UK industrial Firms for the period 1976/1984 Logistic analysis and entropy measures**. *Journal of Business Finance and Accounting* 17;1.
- Martin, S. (2013). **Financial distress and corporate turnaround (An empirical analysis of the automotive supplier industry**. Germany: Springer Fachmedien.
- Sami Ben Jabeur (2011), **Statut de la faillite en théorie financière : approches théorie et validation empiriques dans le contexte français** , pour obtenir le Docteur en sciences de gestion, Ecole Doctorale Toulon
- Sylvie, S. (1995). **Le Processus du Démarage en Petite Entreprise . Compléxité du Système de Gestion et Emergence de Scénarios de Démarage** .FRFI. Equipe de Recherche Sur la Firme de l'Industrie .Université Monpolier 1. (www.strategie-aims.com). Monpolier.
- Yves, S. (1998). **PME de nouvelle approche** . Paris: Edition Economica.